معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 1 (جوان 2023): ص.ص:491-508

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وسبل تجاوزها

The impact of coronavirus pandemic on the algerian economy and ways to overcome it

فريدة سليماني[1] *. محفوظ بصيري[2]

[1]مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، f.slimani@univ-bouira.dz

[2] مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، m.bessiri@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/15؛ تاريخ القبول: 2023/05/22؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انتشار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري سنة 2020، ورصد بوادر تجاوزها سنة 2021 باستعمال جداول المدخلات والمخرجات (2019 -2021) المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات. وكذا تقييم تطور الأداء الاقتصادي سنة 2022.

تظهر النتائج أنّ معظم فروع النشاط الاقتصادي في الجزائر تأثّرت سلبا في بداية الجائحة؛ حيث سجّلت تراجعا في نموّ القيمة المضافة بالإضافة إلى انخفاض نموّ مكونات الطلب النهائي، وأنّ تجاوز الأزمة الاقتصادية كان مرتبطا بارتفاع أسعار النفط؛ لأنّ الاقتصاد الجزائري لا يملك مقومات التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا؛ الأزمة الاقتصادية؛ جداول المدخلات والمخرجات؛ التنمية المستدامة.

* فريدة سليماني.

Abstract:

This study aims to analyze the effects of the economic crisis caused by the spread of the coronavirus pandemic on the Algerian economy in 2020, and to track the signs of its overcoming in 2021 using input-output tables (2019-2021) published by the Office for National Statistics. As well as the assessment of the evolution of economic performance in 2022.

Results show that most branches of economic activity in Algeria were negatively affected at the beginning of the pandemic, as they recorded a decline in the growth of value added in addition to a decrease in the growth of final demand components. And that the exit from the economic crisis was related to the rise in oil prices as the Algerian economy does not have the elements of the sustainable development.

Keywords: Coronavirus pandemic; economic crisis; input-output tables; sustainable development.

المقدمة:

ظهرت أول إصابة بفيروس كورونا (كوفيد 19) في ووهان الصينية في نهاية سنة 2019، وسرعان ما انتشر المرض في معظم دول العالم لتعلن منظمة الصحة العالمية أنه أصبح جائحة عالمية في مارس من سنة 2020. فتم اتخاذ تدابير صحية لاحتواء المرض على المستوى العالمي كسياسة العزل الجزئي أو الكلي للمناطق الموبوءة، التأكيد على ضرورة التباعد الاجتماعي وتقييد التنقل والسفر وغلق الحدود؛ ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي بصفة شبه كلية لتتحول جائحة كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد في دخله بدرجة كبيرة على عائدات قطاع المحروقات، وعلى غرار الأزمات التي شهدها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول سنوات 1986، 1997، 2008 وسنة 2014، شكل انتشار فايروس كورونا أزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري فقد أدى إلى تزامن انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليه مع ارتفاع معدلات البطالة نتيجة توقف النشاط في مختلف

الفروع الاقتصادية وتدابير الوقاية واحتواء الوباء.

وبناء عليه؛ تبرز معالم إشكالية هذا البحث التي نصوغها في السؤال التالي:

كيف أثّرت تداعيات جائحة كورونا في مختلف مراحلها على أداء الاقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

-ما هي انعكاسات أزمة كورونا على أداء مختلف فروع النشاط في الاقتصاد الجزائري؟

- ما هي العوامل التي ساهمت في تجاوز الأزمة؟

الفرضيات: نصوغ الفرضيات التالية كإجابات مبدئية على الأسئلة السابقة:

- تراجعت إنتاجية معظم فروع النشاط الاقتصادي في الجزائر في بداية الأزمة.

-ترتبط فترات الانتعاش الاقتصادي في الجزائر بارتفاع أسعار البترول.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

-الكشف عن مدى متانة الاقتصاد الجزائري وقدرته على تفادي الآثار السلبية للأزمات خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.

- إظهار حاجة الجزائر إلى تنويع اقتصادها بدعم الاستثمار في شتى المجالات خارج قطاع المحروقات.

- تسليط الضوء على ضرورة تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة تسمح بالتحرر من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية مستدامة.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالية البحث، حيث اعتُمد على الوصف للتعرف على الجانب النظري للموضوع والطريقة المستخدمة فيه، ثم تم تحليل المعطيات والبيانات المتوفرة خاصة تلك التي تحويها جداول المدخلات والمخرجات للتمكن من تحقيق أهداف البحث.

الدراسات السابقة:

- دراسة (UK Office for National Statistics, 2022): تحت عنوان " impact of

" corona virus (covid-19), using input-output supply and use tables هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر أزمة كورونا على الناتج المحلي، القيمة المضافة، الاستخدامات الوسيطية ومكونات الطلب النهائي في المملكة المتحدة على المستوى الكلي وعلى مستوى الفروع والقطاعات المختلفة باستعمال جداول المدخلات والمخرجات، وتوصلت النتائج إلى وجود آثار سلبية على كل المتغيرات السابقة على المستوى الكلي بعد تراجعها في جميع فروع النشاط ما عدا فرع الحكومة، الصحة والتعليم الذي تأثر إيجابا بسبب زيادة الإنفاق على الأنشطة الصحية.

-دراسة (Albert Park, 2022): تحت عنوان " Economic insights from input-output tables for asia and the pacific " هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية لوباء كورونا على الناتج، القيمة المضافة والعمالة على مستوى الفروع الاقتصادية في سبع دول هي الو.م.أ، كندا، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، أندونيسيا والهند باستعمال جداول المدخلات والمخرجات متعددة الأقاليم (MIOT). تتمثل المساهمة الرئيسية لهذه الدراسة في تقديمها منهجية تسمح بقياس الآثار المحققة وغير المحققة للأزمة؛ وبالتالي المقارنة بين النمو المرصود والنمو المتوقع (وهو الوضع الذي كان سيتحقق لو لا حدوث الأزمة). أشارت النتائج إلى أن كل الفروع في مختلف الدول التي شملتها العينة شهدت انخفاضا في الإنتاج، القيمة المضافة والعمالة، في حين عدد قليل من الفروع حققت مكاسب. كما تباينت النتائج من بلد إلى آخر ففي حين كان تأثير الأزمة منخفضا في اليابان وكوريا الجنوبية كان كبيرا في الهند.

- دراسة (Said Kaci, 2020): تحت عنوان " l'effet de la pandémie de covid 2019 sur l'activité économique en Algérie " هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مصادر ضعف الاقتصاد الجزائري التي جعلت منه اقتصادا غير قادر على مواجهة الأزمات، وتوصلت إلى أن تبعية الميزانية العامة للدولة لقطاع المحروقات من أكبر أسباب هشاشة الاقتصاد. كما اقترحت نموذجا بسيطا يسمح بتعزيز هيكلة المالية العامة للدولة وذلك عن طريق تفعيل ديناميكية نمو داخلي يسمح باستبدال الجزء الممول عن طريق مداخيل النفط بالضريبة خارج قطاع المحروقات وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي من خلال الاستثمار في مجال التقدم التقني الذي من شأنه تحقيق زيادة دائمة في الإنتاجية.

-**دراسة (خالد منة، 2020):** تحت عنوان "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا المستجد (كوفيد) في الجزائر" تعتبر هذه الدراسة قراءة تحليلية لمجموعة واسعة من التقارير المنشورة من طرف البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات العالمية والوطنية، استنتج الباحث من خلالها أن التأثير الأولي لفيروس كورونا كان متباينا بشدة، فمن ناحية العمال كان العمال في القطاع الخاص، القطاع غير الرسمي، العمال بأجر يومي والشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تضررا من العمال في القطاع العام. أما القطاعات الأكثر تضررا فهي قطاع تجارة الجملة والتجزئة، قطاع المطاعم والفنادق، قطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والاتصالات، في حين كان قطاع البناء متوسط الأضرار، وأشار في الأخير إلى ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية مدروسة لتفادي الوقوع في أخطاء التجارب السابقة.

الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة: يكمل هذا البحث الدراسات السابقة التي حاولت الكشف عن الآثار الاقتصادية الأولية لأزمة كورونا في الجزائر في فترة أوج انتشارها، فيعمل على تقييم الآثار النهائية للأزمة ومحاولة رصد مؤشرات تجاوز الأزمة والعوامل المساهمة في ذلك..

أولا: الإطار النظري للدراسة

1.المفهوم الاقتصادي للأزمة

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو في التوازن الاقتصادي، كما يمكن تعريفها بأنها العودة أو التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين "انتكاسة اقتصادية" كما أنها تسجل نهاية مرحلة التوسع "نمو اقتصادي"[1].

وتعرف بأنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما

(1) - شكري رجب العشماوي، الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد19 نموذجا، دائرة المالية، حكومة دبي، ص: 04. متاح على الرابط التالي:
https://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/647/global%20financial%20crises.pdf ساعة وتاريخ الإطلاع: 2022/06/11 على الساعة 22:00.

يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة[1].

كما تعرف بأنها حالة يمر بها اقتصاد بلد ما بتراجع مفاجئ ناتج عن أزمة مالية في الغالب، تؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي، انخفاض السيولة وارتفاع أو هبوط الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش، كما تفقد الأصول المالية جزءا كبيرا من قيمتها[2].

من خلال ما سبق فإن الأزمة الاقتصادية هي عبارة عن اختلال غير متوقع في التوازن الاقتصادي مما يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

2.خصائص الأزمة الاقتصادية:

رغم اختلاف الباحثين والمحللين في تحديد مفاهيم الأزمة إلا أن معظمهم يتفق على أن الأزمة هي موقف يتسم بخصائص مشتركة مهما كانت طبيعة الأزمة، ويكمن حصرها فيما يلي[3]:

- المفاجأة والسرعة التي تحدث بها عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام.
- التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار.
- سيادة حالة من الخوف والهلع، فقد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير.
- ضيق وضغط الوقت الذي لا يتيح وقتا كافيا للرد على الحدث المفاجئ والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة.
- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة وذلك لصعوبة التحكم في الأحداث.
- نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

---

(1) - محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم- النظريات التي تفسر الأزمات- دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات) دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر2012. ص 11.

(2) - Kalliopi Sapountzaki, the interplay between socio-economic crisis disaster risks : example from developed and developing world, contributing paper to global assessment report on disaster risk reducation2019, p 04.

(3) - شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

ثانيا: المنهجية والبيانات

1. الإطار العام لجداول المدخلات والمخرجات

يعود أصل تحليل المدخلات والمخرجات إلى النصف الأول من القرن العشرين بفضل الاقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتيف. ويتعلق جدول المدخلات والمخرجات بهيكل الاقتصاد الوطني إذ يقدم وصفا لهيكل الإنتاج ويحدد أي منتج يدخل في إنتاج منتج آخر وبالتالي إظهار التبادلات بين الفروع، التوازن المحاسبي لكل منتج والقيم المضافة لكل فرع حيث يتكون من خمسة أقسام هي:

- جدول الاستهلاكات أو المدخلات الوسيطية.
- جدول حساب الإنتاج والاستغلال.
- جدول الموارد.
- جدول الاستخدامات النهائية (الطلب النهائي).
- حساب الانتاج الداخلي الخام.

وتتمثل أهم استعمالات جداول المدخلات والمخرجات فيما يلي[1]:

- التحليل الهيكلي: مثل تحديد مجال الاستثمار الذي من شأنه تحفيز النمو بشكل أكبر (من خلال تحديد الفروع الاقتصادية المهيمنة أو الفروع الرائدة في إقتصاد ما) أو المقارنة بين مميزات مجموعة من الاقتصاديات.
- استعمال الجدول للتنبؤ: ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من التنبؤ (1) التنبؤ الجزئي ويتمثل في تحديد وتشكيل صيغة أو منحنى رياضي مناسب لتمثيل سلسلة زمنية فردية ثم استعماله للتنبؤ بقيمها المستقبلية. (2) التنبؤ المتسق ويتمثل في التنبؤ بتغير الناتج نتيجة تغير الطلب النهائي أو أحد مكوناته في الأجلين القصير والطويل وبالتالي في حالتي ثبات أو تغير معاملات الإنتاج.
- تحليل المضاعف: لتقدير أثر التغيرات الخارجية على الناتج، الدخل، العمالة والقيمة المضافة.
- اختبارات الجدوى وتحليل الحساسية: والهدف من تحليل الحساسية هو تحديد

(1) -william H. Miernyk, the element of input- output analysis, west virginia university, 2020 , p16-32.

عناصر الاقتصاد الأكثر حساسية من غيرها لأنماط النمو البديلة.

- تقييم تغير بعض المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أحد الأهداف المهمة لجدول المدخلات والمخرجات في "تقدير وتقييم التغيرات من سنة إلى أخرى ومن رباعي لآخر لعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي"[1] (وهو محور هذه الدراسة)

من الجدير بالذكر أن جداول المدخلات والمخرجات تفرق بين الفروع والقطاعات الاقتصادية، فالفروع هي مجموعة المؤسسات التي تقوم بإنتاج نوع واحد من المنتوجات، ويوجد في الجزائر حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (SCEA) وكما يظهر في جداول المدخلات والمخرجات 19 فرعا اقتصاديا هي:

1-الزراعة والصيد البحري. 2- الطاقة والمياه.
3- المحروقات. 4- الخدمات والأشغال العمومية البترولية.
5- المقالع والمحاجر. 6- صناعات معدنية ميكانيكية وكهربائية.
7- مواد البناء والخزف والزجاج. 8- البناء والأشغال العمومية.
9- الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك. 10- الصناعات الزراعية والغذائية.
11- المنسوجات الملابس. 12- الجلود والأحذية.
13- الخشب، الورق والفلين. 14- صناعات متنوعة.
15- النقل والاتصالات. 16- التجارة.
17- فندقة، مقاهي وإطعام. 18- الخدمات المقدمة للشركات.
19- الخدمات المقدمة للعائلات.

2. البيانات المطلوبة

سيتم في هذا البحث عرض وتحليل أثر أزمة كورونا وما ترتب عنها من تداعيات كانخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة على تكوين القيمة المضافة في مختلف الفروع الاقتصادية وعلى مكونات الطلب النهائي، والمؤشر المستعمل لذلك هو الفروق المحققة بين سنتي 2019 و2020 في قيمة هذه المتغيرات. ثم المقارنة بين القيم المحققة بين سنتي 2020 و2021 لرصد استمرار الآثار ومدى إمكانية تجاوزها. وللتمكن من ذلك سيتم

(1) - sanjiv mahajan et al, handbook on supply and use tables and input-output tables with extensions and applications, united nations publication, 2018. P05.

استعمال جداول المدخلات والمخرجات[1] (2019-2021) وهي آخر إصدار نشره الديوان الوطني للإحصائيات. ثم الاستعانة بجدول الحسابات الوطنية[2] لسنة 2022 لتقييم تطور الأداء الاقتصادي (نظرا لتأخر إصدار جداول المدخلات والمخرجات للسنة الأخيرة).

ثالثا: تحليل ومناقشة النتائج

1.الآثار الأولية للأزمة (2020)

1.1. أثر الأزمة على القيمة المضافة

لتوضيح أثر الأزمة على نمو القيمة المضافة بين سنتي 2019 و 2020 نستعين بالشكل التالي:

الشكل 01: نمو القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي سنة 2020.

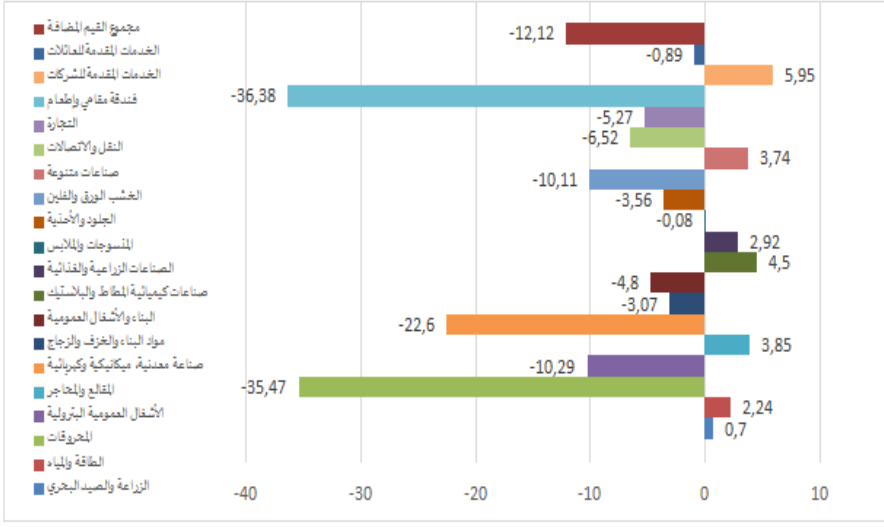

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات 2019 – 2021.

(1) - ONS, les tableaux des entrées - sorties 2019-2021, collections statistiques n0978, 2023 .
(2) - ONS, les comptes nationaux trimestriels 3eme trimestre 2022, collections statistiques n0985, 2023 .

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض نمو إجمالي القيمة المضافة سنة 2020 حيث سجلت نموا سالبا قدر بـ 12.12%، ويعود ذلك إلى تراجع نمو القيمة المضافة في معظم الفروع الاقتصادية حيث نلاحظ أن الفروع التي حققت مكاسب قليلة جدا مقارنة بالفروع التي حققت خسائر، سواء تمثلت الخسائر في تسجيل نمو سالب أو انخفاض معدل النمو مقارنة بالسنة السابقة. ويمكن التعليق على ذلك في النقاط التالية:

1.1.1.مكاسب القيمة المضافة: انخفض معدل نمو القيمة المضافة في كل فروع النشاط تقريبا ماعدا فرع المقالع والمحاجر وفرع الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك. حيث بلغ 3.85% و 4.50% في الفرعين على التوالي وذلك رغم تسجيلهما معدلات نمو سالبة في السنة السابقة. لكن هذه المكاسب لم تؤثر بشكل كبير على إجمالي القيمة المضافة لانخفاض نسبة مساهمة الفرعين معا في تكوينها، حيث لم تصل هذه النسبة إلى 01%. هذا بالإضافة إلى فرع الصناعات الزراعية والغذائية الذي شهد استقرارا في نمو القيمة المضافة بالمقارنة مع سنة 2019.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة دعم وتشجيع الاستثمار في مثل هذه الفروع التي لا تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط، خاصة وأن بعض الدراسات[1]،[2] أثبتت أنها فروع رائدة في الاقتصاد الجزائري من خلال قدرتها على تعميق مستوى التشابك الاقتصادي.

2.1.1.خسائر القيمة المضافة:

- **تراجع معدل النمو:** شهدت بعض الفروع انخفاض معدل نمو القيمة المضافة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 (لكن معدل النمو بقي موجبا)، وعلى رأسها فرعا الزراعة والصيد البحري والطاقة والمياه ويعود ذلك إلى تزامن توقف النشاط نتيجة الإجراءات الصحية مع تغير الظروف المناخية ونقص تهاطل الأمطار في السنوات الأخيرة.

- **معدلات النمو السالبة:** شهدت القيمة المضافة معدلات نمو سالبة في معظم فروع النشاط الاقتصادي كما يظهر في الشكل السابق، وعلى رأسها فرع الفندقة والمقاهي

(1) - الوليد قسوم ميساوي عيسى حجاب، تطبيق أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04- ديسمبر2019، ص297.

(2) - شتوح نور الدين، القطاعات الرائدة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، نموذج المدخلات 2001- 2011، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع/ العدد الثاني ديسمبر 2017، ص 251.

والإطعام الذي سجل أكبر قيمة تراجع بلغت أكثر من 36% نتيجة إجراءات الحجر الصحي وتدابير الإغلاق ومكافحة العدوى التي أدت إلى شلل النشاط في هذا القطاع. يليه فرع المحروقات حيث سجل تراجعا بقيمة تفوق 35% بعدما انخفض الطلب العالمي على البترول والغاز وانخفض المتوسط السنوي لسعر النفط الجزائري من 64.1 دولار للبرميل[1] سنة 2019 إلى 42.6 دولار سنة 2020. كما نلاحظ تسجيل معدلات نمو سالبة في مختلف الفروع المتعلقة بالصناعات التحويلية، فرع النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات المقدمة للعائلات وفرع البناء والأشغال العمومية؛ ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- ✓ نقص التمويل نتيجة انخفاض إيرادات المحروقات ونقص مصادر الدخل غير النفطية.
- ✓ أثر ارتفاع معدلات البطالة خاصة في فرع البناء والأشغال العمومية باعتباره ثاني أكبر الفروع استخداما لليد العاملة بعد قطاع الخدمات.
- ✓ ضعف الولوج إلى عالم التجارة الإلكترونية ومواكبة الثورة التكنولوجية.
- ✓ القيود المفروضة على السفر والنقل الجوي.

2.1. أثر الأزمة على الطلب النهائي

يخصص القسم الرابع من جدول المدخلات والمخرجات لتوضيح الطلب النهائي على كل منتج من طرف المستهلكين النهائيين، وهذا يعني الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات والإدارات العمومية[2]، التراكم الخام للأصول الثابتة (الإستثمار)، التغير في المخزون والصادرات من السلع والخدمات. ويمكن توضيح أثر الأزمة على هذه المتغيرات من خلال الشكل التالي:

(1) - oapec, Monthly Report on Petroleum Developments In The World Markets, January 2022, p07, available at the website : https://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Report-on-Petroleum-Developments--In-The-World-Markets .

(2) - تم تجاهل الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية والعمليات العقارية نظرا لانخفاض حصتهما من إجمالي الطلب النهائي.

الشكل 02: نمو مكونات الطلب النهائي سنة 2020

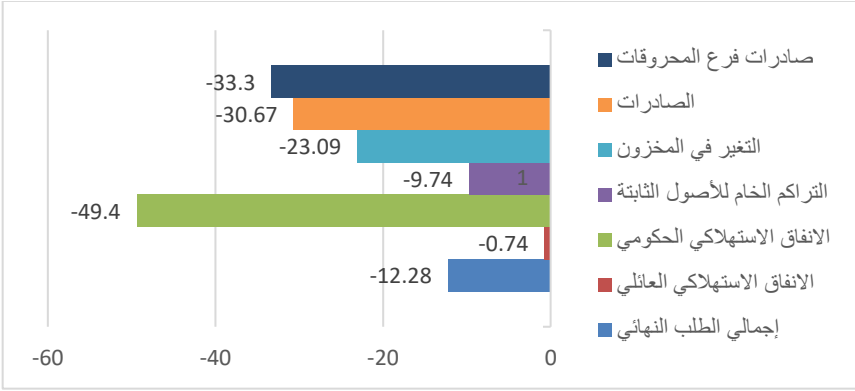

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات 2019- 2021

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض إجمالي الطلب النهائي بنسبة 12.28% بين سنتي 2019- 2020 ويعود ذلك إلى تراجع جميع مكوناته حيث انخفض الإنفاق الاستهلاكي العائلي بنسبة 0.74 % نتيجة انخفاض طلب القطاع من مختلف المنتوجات مثل خدمات النقل، الخدمات التجارية والفنادق والمطاعم مقابل ارتفاع طلبه على المواد واسعة الاستهلاك والمواد الغذائية، كما نلاحظ انخفاض الاستثمار بنسبة 9.74 % والتغير في المخزون بنسبة 23.09 %، وكان هذا الانخفاض أكبر بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي حيث تراجع بنسبة 49.4 %، أما قيمة الصادرات فتراجعت بنسبة 30.67 %، ويرتبط كل هذا بنقص الإيرادات الناتج عن انخفاض قيمة صادرات فرع المحروقات بنسبة 33.3 %، علما أن هذه الأخيرة تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات وتعتبر المصدر الرئيسي للدخل.

2. تطور الأداء الاقتصادي في السنة الثانية للوباء (2021)

انخفض معدل البطالة من 12.2 % سنة 2020 إلى 17 % سنة 2021 حسب إحصائيات البنك الدولي، ويعود سبب التراجع البسيط إلى تباطؤ عودة النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتزامن هذا مع ارتفاع سعر البترول الجزائري إلى 70.7 دولار

للبرميل[1] (متوسط سنة 2021) نتيجة انتعاش الطلب العالمي الأمر الذي انعكس على الاقتصاد الجزائري مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل03: تطوربعض المؤشرات الاقتصادية بين سنتي 2020 و2021

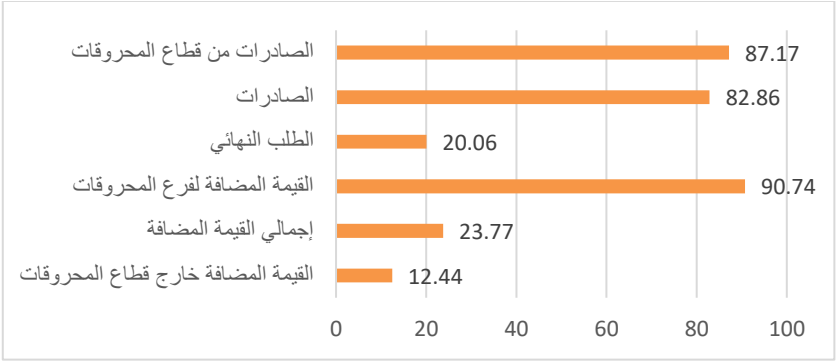

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات 2019- 2021

يبين الشكل السابق نمو إجمالي القيمة المضافة بنسبة 23.77 % بين عامي 2020 و2021 مدفوعة بارتفاع القيمة المضافة لفرع المحروقات بنسبة 90.74% وارتفاع صادراته بنسبة 87.17%، الأمر الذي انعكس على إجمالي الصادرات والطلب النهائي حيث شهدا نموا بنسبة 82.86% و20.06% على التوالي. ويتضح من خلال ذلك أن تجاوز الأزمة كان مرتبطا بارتفاع أسعار النفط (خاصة وأن معدل البطالة مازال مرتفعا) علما أن أسعار النفط تفتقر إلى الاستقرار وتشهد الكثير من التذبذبات في السوق العالمية. في حين شهدت القيمة المضافة نموا محتشما في بقية الفروع إذ لم يتجاوز 12.44% في المتوسط، الأمر الذي يعكس افتقار الجزائر إلى التنوع الاقتصادي ومقومات التنمية المستدامة.

3. تطور الأداء الاقتصادي بعد الجائحة (2022)

شهدت سنة 2022 ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط الجزائري حيث بلغت في أفريل 109.33 دولار للبرميل[2]، انعكس هذا على نمو الناتج المحلي الذي بلغ 3.2 % في الربع

(1) - idem.
(2) -idem

الثالث من نفس السنة، علما أن هذا النمو تأثر أيضا بنمو الناتج خارج قطاع المحروقات، حيث بلغ 3.9% في نهاية الربع الثالث من سنة 2022 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 04: تطور الناتج الداخلي الخام 2020-2022

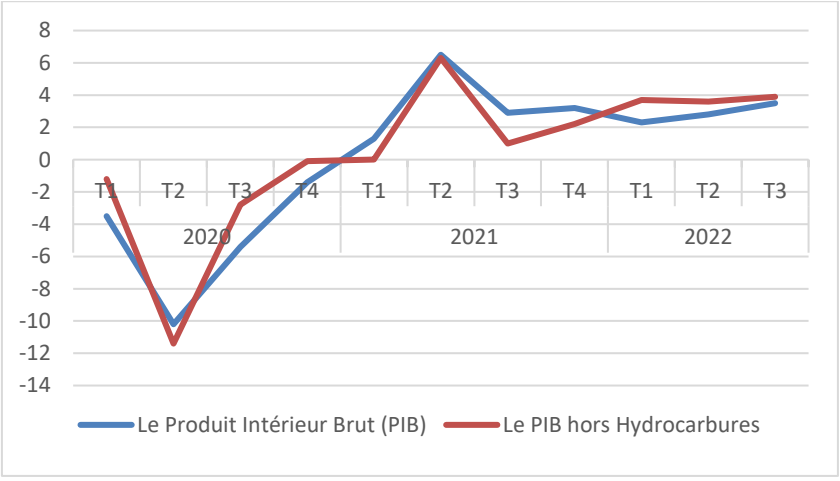

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول الحسابات الوطنية

يتمثل المحرك الأساسي لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات في نمو القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية المتمثلة في الصناعات المختلفة، الخدمات المسوقة وقطاع البناء والأشغال العمومية بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية التي شهدت معدلات نمو بلغت 6.7%، 4.8%، 3.3% على الترتيب. وفي ظل التقلبات المستمرة التي شهدها سوق النفط "والمبادرات العالمية التي من المتوقع أن تؤدي إلى تثبيط الاستثمار في صناعة الوقود الأحفوري من المتوقع أن تتضاءل قدرة الدولة على دفع عجلة النمو"[1]، تظهر الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري عن طريق دعم القطاع الخاص والاستثمار في المجالات غير الطاقوية وخاصة في تلك الفروع الرائدة التي تعزز التشابك الاقتصادي.

سلطت هذه الأحداث الضوء على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات من أجل تحقيق

(1) - world bank, algeria economic update, staying the course for transition fall 2022, p 17.

نمو مستدام، وفي سبيل ذلك قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بسن مجموعة من القوانين التي تشجع الاستثمار وتنهض بالقطاع الخاص منها القانون رقم 22-18[1] المتعلق بالاستثمار والمتمحور حول تنظيم الاستثمار وتقديم عدة تسهيلات وتحفيزات للمستثمرين لتحقيق عدة أهداف أهمها ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة وإعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة. والقانون رقم 22-23[2] المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي الذي يهدف إلى تحديد القواعد والشروط المطبقة على ممارسة نشاط المقاول وتقديم عدة امتيازات للمقاولين. وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) الذي يهدف إلى تحقيق عملية تصحيح هيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية شريطة توفير طرق بديلة لتمويله حيث إنه من المحتمل تمويله عن طريق الميزانية، التمويل النقدي والأسواق المالية، الشركات العمومية- الخاصة واستحداث بنوك التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج والقوانين سابقة الذكر يتوقف على متابعة تطبيقها وتمويلها من مصادر مستقرة خارج قطاع المحروقات الأمر الذي يشكل تحديا للحكومة خاصة أن إيرادات المحروقات تشكل 39.6 % من إجمالي الإيرادات.

خاتمة:

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- للأزمات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي لمعظم فروع النشاط في الجزائر ما عدا فرع المقالع والمحاجر وفرع الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك.

- يتميز فرع المقالع والمحاجر وفرع الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك بأنهما أقل الفروع تأثرا بأسعار النفط وبأنهما فرعان رائدان في الجزائر لكن مساهمتهما في تكوين

(1) - قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28يوليو 2022، العدد 50، ص 05.

(2) - قانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2022، العدد 85، ص 05.

القيمة المضافة ضعيفة جدا.

-ينعكس انخفاض إيرادات المحروقات سلبا على جميع مكونات الطلب النهائي خاصة الإنفاق الاستثماري نظرا للاعتماد على إيرادات المحروقات لتمويل المشاريع الاستثمارية.

- رغم مساهمة مختلف القطاعات الرئيسية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ما زالت أسعار النفط المحدد الرئيسي لتحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل التقلبات المستمرة التي يشهدها سوق النفط تظهر الحاجة إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف إلى التحرر من التبعية لقطاع المحروقات.

بعد تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كورونا وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

-العمل على دعم المشاريع المقاولاتية، تشجيع الاستثمار المحلي وتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص.

- العمل على توفير مصادر التمويل البديلة بدل الاعتماد على عائدات المحروقات.

- تشجيع الاستثمار في مختلف الفروع خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنوع الاقتصادي خاصة تلك الفروع التي تعزز التشابك الاقتصادي.

- تفعيل الرقمنة في جميع المجالات وتشجيع التجارة الالكترونية.

- الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية والتنمية المستدامة.

- التركيز على تطوير مختلف جوانب اقتصاد المعرفة كالاستثمار في رأس المال البشري، التطور التكنولوجي، الابداع والابتكار.

المراجع:

المراجع العربية:

- شتوح نور الدين، القطاعات الرائدة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، نموذج المدخلات 2001- 2011، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع/ العدد الثاني ديسمبر 2017.

- شكري رجب العشماوي، الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد19 نموذجا، دائرة المالية، حكومة دبي، ص: 04. متاح على الرابط التالي: https://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/647/global%20financial%20crises.pdf ، ساعة وتاريخ الإطلاع: 2022/06/11 على الساعة 22:00.

- قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28يوليو 2022، العدد 50.

- قانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2022، العدد 85.

- محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم- النظريات التي تفسر الأزمات- دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات) دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر2012.

- الوليد قسوم ميساوي عيسى حجاب، تطبيق أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04- ديسمبر2019.

المراجع الأجنبية:

(1). Kalliopi Sapountzaki, the interplay between socio-economic crisis disaster risks : example from developed and developing world, contributing paper to global assessment report on disaster risk reducation2019.

(2). OAPEC, Monthly Report on Petroleum Developments In The World Markets, January 2022, p07, available at the website : https://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Report-on-Petroleum-Developments--In-The-World-Markets .

(3). ONS, les comptes nationaux trimestriels 3eme trimestre 2022, collections statistiques n0985, 2023.

(4). ONS, les tableaux des entrées - sorties 2019-2021, collections statistiques n0978, 2023 .

(5). sanjiv mahajan et al, handbook on supply and use tables and input-output tables with extensions and applications, united nations publication, 2018.

(6). william H. Miernyk, the element of input- output analysis, west virginia university, 2020.

(7). world bank, algeria economic update, staying the course for transition fall 2022.